

الوحدة المغربية بين الاختيار الظرفي والحتمية التاريخية

محمد زبير

قضية الوحدة المغربية ، قضية الوحدة العربية ، من القضايا التي تثار منذ جيلين ، على الأقل ، في المجتمعات المغربية على اختلافها في كل المستويات : الشعوب ، المثقفين ، الاطر الادارية ، القادة والزعماء ، الحكومات ، الاحزاب الخ... ولكنها تثار لا كواقع قائم وملموس ولا كمشروع محدد تتكاشف الجهود من كل جهة على انجازه ، وانها كمفكرة محببة للجميع ، تدخل في تطلعات الشعوب واحلامها ، وتتخذ احيانا كتبرير لبعض القرارات والمواقف . فهي ، اذن ، معترف بأهميتها وقيمتها من لدن القادة والمسؤولين في كل الدول المغربية . ولكن هنالك تأمرا على هركها بعيدة عن حيز الواقع لها من خطورة علي الاوضاع القائمة في كل بلد ، مع الاحتفاظ بها كحلم كئمن كشعار تزين به الخطب وتدغدغ عواطف الجماهير ويغطى به علي انحرافات واخطاء في السياسات المتبعة .

ومهما يكن ، فهي قضية مطروحة باستمرار في كل جداول الاعمال التي وقع فيها لقاء بين قادة تونس والجزائر والمغرب من اجل دراسة العلاقات المشتركة والمبادلات في كل الميادين . فكل اولئك للقادة ، مهما كانت عقيدتهم الباطنية في الموضوع ، يهمعرون بأن

العلاقات بين تلك الاقطار لا يمكن ان تكون كالعلاقة بين اقطار اجنبية عن بعضها فهناك واقع موضوعي وقوى يحول دون رسوخ مثل هاته العقيدة في النفوس (1).

نعم ، من الممكن لكل قطر من الاقطار الثلاثة ، كما وقع لحد الآن ، ان يسلك سياسة قومية ضيقة وان ينطوى على نفسه في كيانه الترابي الحالي . ومن الممكن ان يركب رأسه ويدخله الغرور تستهويه الاطماع وينساق مع أنانيته الزائفة في سياسة الهيمنة والغطرسة ، علي حساب الجيران . ولكن ، ما مؤدى ذلك ؟ وما الفائدة منه ؟ فهل يسوغ في المنطق السياسي السليم ان تسعى دولة مغربية لاستعمار الدول المغربية الاخرى وتفرض عليها ارادتها بالقوة ؟

ثم ان فكرة الهيمنة في حد ذاتها ، اذا حللناها في مقاصدها وأهدافها ، لا تخرج عن امرين :

1 - فهي اما احياء للسيطرة الاستعمارية وتسلط دولة على دول اخرى . وبديهي ان التطور العالمي والاخلاق الدولية اصبحت تستنكر بصراحة مثل هذا الموقف .

2 - وهي اما تهدف الي توحيد مجموعة من الشعوب تحت قيادة شعب صدرت منه المبادرة . ولكن مثل هذا التوحيد تشوبه شائبة خطيرة ، وهي انه نشأ عن استعمال القوة ، واكتسى صبغة الاستبداد، وتجاهل شعور كل الاطراف المعنية . ويكون مآل المحاولة من هذا النوع هو الفشل ، ولو كانت الفكرة محببة والهدف سليما .

لا يمكن ، اذن ، للعلاقات بين الاقطار المغربية الثلاثة ان تكون كالعلاقات بين اقطار اجنبية ، ولا يمكنها ان تحدد علي اساس توازن القوى بينها والاختذ بهيمنة . ومن ثم يتبين لنا اننا امام احتميات . فالقادة ، مهما سدوا آذانهم ، لا يمكنهم ان يتجاهلوا هذا الشعور العام القائم في النفوس لصالح التعاون والاتحاد بين شعوب المغرب الكبير . كما أنهم لابد من ان يقتنعوا ، في النهاية ، ولو بعد تجارب مريسة وازمات ، بأن ذلك الاتحاد لا يمكن ان يتحقق الا

(1) - للتأكد من ذلك يمكن الرجوع للتصريحات والخطب الرسمية التي القيت في كل اللقاءات المهمة بين الاقطار الثلاثة ، سواء في مستوى القمة أو دون ذلك .

على اساس التراضي والوفاء الجماعي . وهذا ما يفرض على المثقفين ، قبل غيرهم ، علي الاقل في المرحلة الراهنة ، ان يعيروا قسطا من اهتمامهم للموضوع ، ويفنوه بالابحاث والدراسات العلمية . فالسياسة ، بأحسن معانيها في عصرنا ، أصبحت تتركز اكثر فأكثر على العلم ، خصوصا اذا كانت تهدف لبناء المستقبل على اسس متينة وراسخة .

ولقد وضعت حتمية الوحدة المغربية موضع التساؤل والشك من لدن بعض المثقفين الذين تحذوهم نية حسنة نحو بناء المغرب الكبير . وهذا ما يجعل رأيهم جديرا بالمناقشة والتأمل . فالاستاذ فتح الله ولعلو يرى ، مثلا ، ان الوحدة مطلب بعيد ، نظرا لانعدام التكامل الاقتصادي بين الاقطار المعنية ، بل ولوجود نوع من التنافس بينها ونظرا كذلك للسياسات الاقتصادية المتبعة من لدن أنظمتها التي تختلف سياسيا وايدولوجيا . أما الاستاذ العروى ، فهو يرى ان فكرة الوحدة غير موجودة لا عند الجزائريين ولا عند التونسيين ، وانها ، نظرا للظروف العالمية التي تدفع الي تقهتت الشعوب ، بعبءة التحقيق . والحل الوحيد لتحقيقها يكمن في خلق الإرادة ، شريطة ان تكون ارادة شعوب تعبر عن رأيها بحرية (3).

واعتقد أن تناول فكرة الوحدة بقصد الحكم لها او عليها يتطلب اجواب على سؤال أساسي : هل هي فكرة ظرفية تملها مصالح وقتية ام هل هي فكرة تعبر عن مطلب دائم للشعوب المغربية ؟ وبعبارة اخرى ، هل تدخل تلك الفكرة في الجوهر ام في الاعراض بالنسبة لحياة الشعوب المغربية ؟ فاذا تبين انها جوهرية وجب علينا ان نعاملها على هذا الاساس ، فلا يبقى لنا حينئذ الا ان نبحث عن المنهاج الصالح لتحقيقها . واذا ظهر لنا ، بالعكس ، انها ظرفية ، أدخلناها في اطار الاختيارات المعروضة علينا وتعاملنا معها حسب الاحتياجات العابرة .

والفصل في هذا المشكل يتطلب وضع الفكرة في اطار الزمان بأبعاده الثلاثة : الماضي والحاضر والمستقبل .

(2) - فكرة وأمنية عبر منها الاتحاد الاشتراكي باستمرار في قراراته ومؤتمراته . وهي ، على أي حال ، التي يمكن ان تتبنى مع مخطق الديمقراطية .
(3) - هاته الامتار وقع التعبير عنها في ندوة عقدت بمقر الاتحاد الاشتراكي بالرباط في شهر رمضان 1397 و قدم المحرر في عدده المؤرخ 3 شتبر 1977 خلاصة عنها .

1 - **الماضي** : التاريخ منذ عهده القديم يبرز لنا وقائع جديرة بالتأمل والتعليق . حينما ارادت روما ان تستولي على افريقيا الشمالية، عمدت الى خطة التقسيم بين سكانها وحكامها ، فاستولت اولا على قرطاج ، ثم استولت على نوميديا ، بعد ان عملت على التضريب بين امراء المنطقة وسارت في خطتها التوسعية الي ان استولت على شمال المغرب الاقصى . فالذي سهل علي روما عملية الاستيلاء هو امكان تقسيم الوطن المغربي الي اجزاء ، واحتلال كل جزء علي حدة، تبعا لخطة طويلة النفس. فوجود المغرب الكبير ككيان مستقل قائم بذاته كان يكمن منذ بداية التاريخ في هذا الالتحام بين اجزائه أي في وحدته ، بحيث ان تقسيمه كان يعنى ضياع ذلك الكيان وغيابه من المسرح التاريخي . وستكرره الصورة بعد ذلك في التاريخ اللاحق.

فيكفي ان نذكر ، مثلا كيف ان تقسيم المغرب في عهد البرينيين وانحفصيين ، بعد الوحدة التي جمعت اطرافه في عهد اليهودين ، كانت سببا لقيام الهجمات التوسعية الايبيرية علي ثغوره وشواطئه ، ثم لاستيلاء العثمانيين علي معظم اراضيه في فترة تالية ، لان الوطن المغربي بسبب التجزئة التي قطعت جسمه افقدت الدولة القوية القدرة علي الدفاع عن استقلاله وضمان حقوقه .

واقرب منا ، نجد نفس السبب يؤدي الي نفس النتيجة . ففي الوقت الذي نزل الجيش الفرنسي بالجزائر سنة 1830 ، وجد افريقيا الشمالية موزعة الي ثلاثة دول : سلطنة المغرب الاقصى، من جهة ، ونيابتي الجزائر وتونس التابعتين نظريا للدولة العثمانية ، من جهة اخرى . فامكن لفرنسا ان تستفيد كثيرا من هذا التقسيم وأن تدخله في خططها السياسية والعسكرية من اجل ابتلاع الانتظار المعربية الواحد تلو الآخر . والمقاومة التي ابدتها الجزائر في بداية الاحتلال ما كانت لتطول وتكتسي خطورتها لولا تضامن المغرب معها في تلك المحنة . وهل التضامن الا صورة مصغرة للوحدة ؟ (4)

(4) - هنا يمكن الرجوع لبحث مهم قام به الصديق « محمد الاخلاصي » بعنوان « السياسة الفرنسية بالمغرب 1830 - 1844 » والذي مازال بكل أسف لم ينشر . وقد قدمت منه مقالات مسلسلة في الصفحات الثمانية من « المحرر » ابتداء من 5 مارس 1978 . والبحث يكشف لنا بالحجج الدامغة مدى التضامن الذي اظهره المغرب للجزائر في محنتها .

الماضي يبرهن لنا ، اذن ، ان تمزيق افريقيا الشمالية الي كيانات سياسية متعددة فيه خطر على وجودها كواقع سياسي قائم بذاته . وهذا يعنى ، بدون التسواء ، ان الوحدة هي الضمان الاول لذلك الوجود ، وهي الاساس لقيام دولة محترمة لها مقامها وهيبته بين الدول . واقتوى دولة مغربية في التاريخ كانت بدون منازع ، هي الدولة الموحدية لانها استطاعت ان توحد المغرب الكبير وان تفرض احترامها، بفضل تلك الوحدة علي كل جيرانها من نورمنديين في صقلية وايطاليين واسبانيين الخ.

فهذا التحليل التاريخي الاولي المقتضب يبين لنا ان فكرة الوحدة تدخل في الجوهر الدائم لا في الاعراض الزائلة اي انها ، بعبارة اوضح ، تدخل في البنية الاساسية التي تضمن الوجود الحقيقي للمغرب الكبير . وقد يعترض علينا معترض بقوله : ومع ذلك ، ما المانع من وجود عدة دول مستقلة بشمال افريقيا كما هو الشأن اليوم ؟

صحيح ، لا مانع من وجود عدة دول في بقعة المغرب الكبير الحالية اي من وجود تونس وجزائر ومغرب اقصى مستقلة عن بعضها، دون ان نذكر ليبيا وموريطانيا ، ولكن كيف ظهرت هاته الكيانات السياسية وما هو اساس وجودها في التاريخ ؟

حينما نبحث بجد وتعمق في هذا الموضوع ، نجد ان التقسيم الذي نخضع له ، الآن ، انما يعبر ، تاريخيا ، عن ارادة التسلط الاجنبي . فكان هنالك تقسيم ، مثلا ، حين قيام الصراع بين الفاطميين والامويين بالاندلس علي النفوذ في افريقيا الشمالية ، بحيث كان هناك مغرب فاطمي وآخر اموي ، وانساققت الاقطاعات القبلية المحلية في تحالفات انتهائية، تارة مع اولئك ، وطورا مع هؤلاء . وحينما نصل الي الغزو العثماني في العصر الحديث ، نكتشف ان السيطرة العثمانية هي التي قامت بتقسيم تراب المنطقة الي عدة ولايات مثل طرابلس وتونس والجزائر وحرصت علي تحديد حدودها ، وكان هدفها من ذلك هو احكام سلطتها . ولها جاء الاستعمار الفرنسي، ورث هذا التقسيم وعمل علي تركيزه وتدعيمه (5) . ثم قامت الحركة الوطنية في افريقيا الشمالية ، تاضطرت ان تعمل في هذا الاطار السياسي الذي مرت عليه

(5) - هذه حقائق تاريخية مشهورة وموجودة في كل الكتب التي علجت تاريخ المغرب . وسنقدم بيليوغرافية في آخر المقال .

قرون ، فتحدثت ، هي أيضا ، عن الشعب التونسي والشعب الجزائري والشعب المغربي . وبدأ التونسيون يبحثون عن خصائص شعبهم الذاتية وفعل مثلهم الجزائريون والمغاربة . وكان هذا الموقف سلبيا وقت الصراع مع الاستعمار ، لانه كان من الضروري رفع معنوية الشعوب بكل الوسائل وتقوية شخصيتها والضرب على أوتارها الذاتية وبعث الحماس في كل جهة . وهذا ما فعله ، أيضا ، محمد بن عبد الكريم الخطابي ، حين كان يتحدث عن الشعب الريفى والدولة الريفية ، في حين ان هدفه الحقيقي كان يتجاوز بكثير منطقة الريف الصغيرة (6) .

كان من المنتظر ، اذن ، ان تعيد الحركة الوطنية نظرها في الموضوع بعد انتصارها في معركة التحرير اى ان تعمل على اصلاح ما افسده التسلط الاجنبى منذ اجيال ، اى ان تدخل فى مرحلة جمع الشمل وان توقف الضرب على وتر القومية المحلية التى كانت لها مبررات ظرفية انتهت او ، على الاقل ، ان تحصرها في نطاق معين ، وان ترفع شعار الوحدة . وهكذا سندخل في مسلسل القضاء على التثويبه والاستلاب للذين خضع لهما المغرب الكبير ، بالرغم عن انفسه .

ووجد قادة تونس والجزائر والمغرب انفسهم ، امام الحماس والامال الكبيرة الناشئة عن معركة التحرير الطائفة ، وامام تطلعات الجماهير الحاضرة باستمرار في كل القرارات الهامة ، مندفعين نحو وضع الاسس لتلك الوحدة فكان مؤتمر طنجة (27 - 30 ابريل 1958) الذى بقدرما اهتم بتدعيم الجزائر في نضالها التحريرى ، اهتم كذلك بقضية الوحدة المغربية ، مصدرا في شأنها قرارا خاصا يدعو الى اقامة مؤسسات مشتركة في اطار وحدة فيديرالية . كما يقترح انشاء جمعية استشارية للمغرب الكبير ويوصى بالتضامن الفورى في ميادين السياسة الخارجية والدفاع الوطنى (7) .

(6) - انظر ، مثلا ، التصريحات التى ادى بها لبعوث ليوطى وهو « جابريالى » في كتاب هذا الاخير :

(7) - Documentation marocaine : Maghreb Uni - Conférence de Tanger - Maghreb Machrek à partir du n° 78.

هكذا استطاع قادة الاقطار الثلاثة ، وعلي صعيد رسمى ، ان يتخطوا حاجز الاقليمية الضيقة وأن يعبروا عن اتناعات كانت تتجاوب . بالفعل ، مع الروح الثورية التى اكتسبتها المرحلة الاولى من الحصول على الاستقلال . لكن ، ما الذى حدث حتى اقبرت تلك المشروعات الكبيرة ؟ الجواب يتطلب بحثا طويلا . وكل ما نستطيع ان نوكدّه الآن هو ان تلك الروح الثورية حدث كبتها بالتدرج ، بمجرد ان تحولت الحركات الوطنية في الاقطار الثلاثة الى قيادات سياسية تفكر بمنطق الوصول الى الحكم ، وترتبط بالامصالح العاجلة وتجاوبه المشاكل الآنية . لقد كان ، بالفعل ، امامها مشاكل عملية مستعجلة وشواغل متعددة . لكن هذا لم يكن يبرر ، في شيء ، ان تترك المشاكل المرحلية تطفى على الاهداف الاساسية حتى تتوارى وتنسى ، بالمرّة ، وهذا ما جعل تحقيق الوحدة المغربية يسحب من البرنامج العملي للدول المغربية . ليصبح شعارا وكلمة طيبة تذكر بالمناسبات . لكن ، حينما نصل الى هاته النقطة ، نكون قد انتقلنا من الماضى الى الحاضر . والحاضر يستحق وقفة ، على حدة .

2 - **الحاضر** : ما الذى في حاضر شعوب المغرب العربى يبيّن ان فكرة الوحدة تدخل في الجوهر الدائم لا في الاعراض الزائلة ؟

من العيوب التى تسلطت على الطبقات الحاكمة في المغرب الكبير هو فقدان الوعي بعدد من الحقائق الجوهرية ، الشيء الذى جرها الى فقدان ملكة النقد الذاتى ، فالتربع على كراسى الحكم والتمتع بمظاهر الاستقلال وشكلياته ، والشعور بالتكافؤ مع الدول الكبرى في العلاقات ، كل ذلك جر الى كثير من الغرور وأوحى لتلك الطبقات بنوع من الاطمئنان الزائف . فتكونت بسبب ذلك الانانيات الاقليمية التى تبنت الخطاب الوطنى السالف لتبرير وجودها وتستررت وراء بعض شعاراته التى تناسبها ، وان كانت ادوافع والاهداف التى تحركها تختلف كثيرا عن تلك التى كانت توحى بالمواقف الوطنية الصميّة أيام الكفاح ضد الاستعمار . وفرق كبير بين وطنية الرجال المكافحين ووطنية المتريعين على دست الحكم ، خصوصا عند مواجهة الدول الكبرى في مخططاتها الاستعمارية البارزة والخفية !

فدول المغرب غير واعية بأنها ضعيفة ، وغير منتبهة بالكفاية الى انها ما زالت لم تستكمل وسائل تحررها وان الهوة التي تفصل بينها وبين تلك الدول ما زالت جد واسعة . والدول الكبرى ترتقيها من بعيد، وكلما سنحت لها الفرصة تستغل نقطة ضعفها . فهي تارة تنوه «بإستراتيجية» الجزائر ، وطور «بليبيرالية» المغرب وآخر برزانة السياسة التونسية ففتتح لذلك الاسماع في المغرب الكبير ، ويعتقد الناس هذا وهناك بجدية مثل هاته التعاليم المطرية ويداخلهم نوع من الارتياح والرضي عن النفس ، في حين ان لعبة المستعمرين واضحة . انهم حينها يطرون على الجزائر او المغرب او تونس يقولون لحكامها : ان سياستكم هذه حسنة ، اياكم ان تقلعوا عنها ، اي ، بعبارة اخرى، حافظوا على خلافاتكم وتناقضاتكم ، فانها تساير مصالحنا !

الحقيقة الاولى التي لا يعي بها رجال الحكم في المغرب الكبير هي انهم لا يدركون ان مصلحة الدول الامبريالية والاستعمارية تكمن في المحافظة على الوضعية الحالية ، اي وضعية التمزيق والنزاعات الداخلية بين حكام المنطقة . انها تمكنهم ، اولا ، من التدخل في سياسة الدول المغربية ، على اوسع نطاق ، وتتيح لهم ، في بعض الاحيان، ان يمارسوا نوعا من الحماية الخفية . وتمكنهم من السيطرة على اقتصادياتها ، وفرض توجيه يناسب مصالحها في هذا الصدد . ويكفي ان نرى كيف ان السياسة الخارجية لاقطار المغرب العربي تدفع كل واحد منها الى ان يسعى بصورة انفرادية للحصول على ود فرنسا . اننا نتنافس للحصول على صداقة فرنسا ، ويكون هذا التنافس، احيانا ، من اجل ان يقضي بعضنا على البعض الآخر . بحيث نشاهد تأمرا مكشوفيا بين احدى الدول المغربية والدولة المستعمرة (بالكرس) سابقا على شقيقتها المغربية الاخرى . وهذا يجري على مرأى وسمع من الجميع ، وينعت بأنه عمل دبلوماسي ناجح ، وبالاخص في الصحافة الغربية ، في حين ان الامر يتعلق بأخ يريد ان يأكل لحم اخيه . وقس على ذلك التسابق للحصول على صداقة دول كبيرة اخرى مثل امريكا والمانيا الاتحادية والاتحاد السوفياتي الخ . . (8) .

(8) - الامثلة على ذلك كثيرة وفلامب الدول الكبرى بالنزاعات بين اقطار المغرب ما زالت في ميسس الحاجة الى دراسات وتحليلات ، ما زلنا نفتقدها مع كامل الاسف ، ويكفي ان ننظر الى الدور الذي تقوم به فرنسا وامريكا والاتحاد السوفياتي ، مثلا ، في مشاكل العلاقات بين دول المغرب .

فأول ما يظهر غياب الوعي لدى الطبقات الحاكمة هو الاسلوب الدبلوماسي الذي يدفع كل دولة الى ان تجرب حظها مع الدول الكبرى على انفراد ، ولو كان تحركها يجري على حساب الاثقاء الآخرين . وهكذا ، فبدل ان يكون هنالك تعاون حقيقي بين الدول المغربية وتناصح صادق ، نجد التنافس الرديء والتآمر الصبياني، كل هذا بدون ربح بالنسبة للدولة المغربية الداخلة في اللعبة او بربح مشكوك فيه الى اقصى حدود الشك . وأي ربح يمكن ان يحصل عن موافق وسياسات من هذا النوع ، اللهم الا الحصول على بعض فئات الموائد الذي لا يسمن ولا يغني من جوع؟! ان الدول الاستعمارية حينها اطمأنت الى اننا منقسمون وسنظل منقسمين ، لمدة طويلة على الاقل ، عرفت اننا في قبضة يدها واننا لا بد راجعون اليها في كل ملمة ، متكون عليها في الكبيرة وحتى في الصغيرة . وهكذا ادخلت الدول المغربية نفسها في القفص الذي اعده لها دهاقنة الاستعمار الجديد ، دون ان تكون واعية بما يراد بها وما يراد لها .

وما زال الوطنيون الصادقون الاوفياء لمبادئهم يتساءلون الى اليوم : ما الذي منع رجال النضال الوطني من ان يجتمعوا بعد الاستقلال اجتماع الاخاء الصميم ليتدارسوا فيما بينهم بناء الوحدة المغربية ، كما كانوا يجتمعون من قبل في باريس والقاهرة ونيويورك ؟ لقد كان من الممكن تحديد مراحل وتنظيم تعاون وثيق في الفترة الآنية يساعد على حل كثير من المشاكل التي تتخبط فيها الآن كل دولة مغربية . وأول هذه المشاكل التغلب على مظهر الضعف الذي يطبع الآن كل دولة في علاقاتها مع الدول الكبرى . ان التعاون كان من شأنه ان يعزز مركز كل واحدة منها ويوفر لها حرمة اكبر ويجعلها في مأمن من كثير من المساومات والحسابات . فالدول الكبيرة ستكون مقتنعة آنذاك بأنها ان مست بمصالح تونس او الجزائر او المغرب الاقصى ، فانها ستصبح في خصومة مع المغرب ككل . ووزن المغرب الكبير على الصعيد الدبلوماسي والدولي ليس هو وزن دولة واحدة من دوله . وكم كانت العلاقات مع السوق الاوروبية المشتركة ، مثلا ، تعرف شكلا آخر اكثر جدوى للدول المغربية لو امكن اقامة مثل هذا التعاون !

وثاني هاته المشاكل هو تجنب الاسراف والتبذير . فكل دولة تنفق اليوم اموالا طائلة على دبلوماسيتها وجيشها وتعليمها وتصنيعها الخ . .

وكل دولة تحرص على ان يكون لها مركب صلب وحديد. كل دولة تحرص على ان يكون لها معهد للتعمير و آخر للتكنولوجيا وثالث للعلوم التربوية ، وتكرار في الجهود ومصاريف ابهة وكبرياء ، فما الحاجة الي تضخيم الجيش وتصعيد ميزانية الدفاع الوطنى لو كان هناك تعاون وايمان بالتعاون ؟! ان خوف الاشقاء من بعضهم هو الذى يجعل عشرات الملايير تذهب هدرا في كل سنة للحصول على اسلحة قد لا يطول امدها . ولعل الكثير من الجهود الدبلوماسية تذهب في المشاحنات بين الاشقاء ، ايضا . نعم ، لو استطاع اولئك الاشقاء ان يلتقوا في صعيد واحد وفي اطار حوار وطنى صادق لاكنهم ان يضعوا مخططا واحدا تنسجم فيه الجهود والادوار ، وتقتصد بفضل مئآت الملايير كل سنة ، وتصب تلك الاموال المتوفرة فى دواليب التنمية والتقدم (9) .

نعم ، لو وقف الحاكمون في كل الاقطار المغربية وقفة صادقة وتساءلوا ما الذى جنيناه من الفرقة والشتات بين اقطار المغرب العربي ومن العصبية الاقليمية الضيقة ، لوجدوا الجواب شافيا وكافيا في الوضعية المزرية التي يعيشها كل قطر ، على كل المستويات . ولن ندخل هنا في تحليل استقصائى لهذا الموضوع الواسع . وانما نكتفى بضبط بعض الاشارات والدلالات .

فاذا نظرنا الى المغرب الاقصى نجده يتخبط في مشاكل اقتصادية واجتماعية لا تزداد الا استفحالا مع مرور الايام . وكل التقارير الجديدة التي اجريت عن اوضاعه في هذا الشأن ، سواء من لدن الهيئات والمنظمات الوطنية التي حرصت على تحرى الحقائق والاسناد الى الارقام والجداول الاحصائية ، او من لدن بعض المنظمات الدولية التي لها اهتمام هي ، ايضا ، بمعرفة الحقيقة العارية ، تبين حالة التآزم التي يسير فيها المغرب الاقصى قدما ، مع عجز كل الخطط الحالية التي يسير فيها الحاكمون عن تلافي العواقب الوخيمة المترتبة عن الازمة . فاذا اضفنا الي هاته المعطيات الاقتصادية والاجتماعية ، قضية استكمال الوحدة الترابية وما تقرضه على البلاد

(9) — هنا ميدان آخر للبحث من شأنه ان يومي ابناء المغرب بما يفسونه كل سنة ، ويكون جريمة في حق تنمية شعوبهم . ومن ثم يبين لنا أننا امام مؤامرة استعمارية لا ينطق الشك اليهسا .

من تضحيات في الاموال والارواح ، وقضية ارساء الديمقراطية وما تثيره من اعتراضات لدى الجماهير والمنظمات الوطنية ، ادركنا طرفا من السلبات الخطيرة التي يعانى منها الجناح الايسر من المغرب الكبير.

واذا انتقلنا الى الجزائر ، نجد ايضا مشاكل اقتصادية واجتماعية. فانفلاحة تعاني من انتدهور في التنظيم والانتاج . وسياسة التصنيع برهنت عن فشلها . والسياسة الاقتصادية تتردد بين دوافع انخفضة والتمويه بالاشتراكية وتركيز رأسمالية الدولة لصالح بيروقراطية بورجوازية. ولولا مداخل البترول والغاز التي تغطي على كثير من الاخطاء والعيوب لظهرت المشاكل بكل حدتها وضراوتها. وبرغم تردد شعارات الديمقراطية والاشتراكية ، فليس هناك الا حزب واحد وصوت واحد يسمع في الراديو والتلفزة ويقرا في الصحف يدوى في المهرجانات والندوات الوطنية . وانتخابات المجلس الوطني كانت هي ، ايضا، بمثابة تعيينات . وكان من الطبيعي ان يظهر تذمر في الرأى العام، وتقع اعتراضات في اوساط الطلبة والمثقفين والعمال ، وتقوم مظاهرات هذا وهناك . وهنا ايضا تبرهن الطبقة الحاكمة عن عدم وعيها . والرعى لا يكون الا مع شىء من التواضع ، والتخلى عن كبرياء السيطرة لاعادة النظر في الواقع . فاذا اضفنا الي ذلك الحلم الذى يساور بعض القادة في اماكن الهيمنة على المغرب العربي كله بسلوك سياسة الضغط والمضايقات والتآمر على الاشقاء ، واستغلال كل الفرص المتاحة في هذا الغرض، ادركنا الي اى حد يصل فقدان الوعي بمقومات الوحدة المغربية السليمة ، ويقع السير في المخطط ائدى يعادى تلك الوحدة اى مخطط الاستعمار الجديد .

وما تونس بسالمة هي الاخرى من التخبط في نفس المشاكل. فالنظام قائم على الحزب الوحيد هناك برغم استغلاله بشعبار الدستورية والديموقراطية والاشتراكية . وهذا يسبب في كل الاوساط الواعية من طبقة ومثقفين وعمال تدمرا يشتعل تارة ويخبو طورا، ولكنه موجود وملهوس في كل جهة . يكفي ان نشير، مثلا، الى انصرعات الخطيرة التي تجرى مع المنظمات النقابية والطلابية . وقد كرس المؤتمر الاخير للحزب الحاكم سياسة التجميد وابقاء ما كان على ما كان ، ورفض كل تغيير جوهرى وكل تفتح صادق نحو الاعتراف بالحريات واتاحة الفرصة لظهور كل الآراء واقامة نقاش صريح

على الصعيد الوطني . والاحداث الاخيرة التي تعرضت لها تونس بينت انها في احتياج الي مساعدة الدول الكبرى العسكرية وانها لا ترى لنفسها ، في النهاية ، مخرجا عن حماة الامس للاطمئنان على استقلالها وسلامة ترابها .

وهناك المشاكل الثقافية التي لا تزداد الا حدة مع مرور الايام . فهناك مشاكل التربية الوطنية والتعليم . فكل قطر يحاول ان يكون نفسه مذهباً وخطة ، علي حدة، ويكرر ما ينشئه جاره من اجهزة ومؤسسات ، ويكرر التجارب التي يمر منها الآخر ، دون ان يكون هناك تبادل دقيق ومنظم في المعلومات والخبرات ، فيتم ، بفضل ذلك الاقتصاد في الوقت والجهود والاموال . وهناك مشكلة التعريب الواضحة البسيطة التي يعقدها المسؤولون تعقيدا لا مزيد عليه في كل البلاد المغربية . فكل بلد له رايه وتجربته الخاصة في التعريب ، وكأنها قضية تدخل في اطار السيادة الوطنية الضيقة ، مع ان توحيد الرؤيا وتوحيد التجارب والبرامج امر ميسور لو وقع الاتفاق عليه وكانت هناك ارادة جماعية لبلوغ هذا الهدف (10) .

كل وقفة على حصيلة السياسات المتبعة في اقطار المغرب الثلاثة تبين:

(1) قصر نظر تلك السياسات وانحصارها في المشاكل الانية :

(2) ارتباط تلك السياسات بالجماعات الحاكمة ومصالحها النامية ، وابتعادها عن النظرة العميقة والموضوعية لمصالح الشعوب المعنية بالامر .

(3) الاغترار بمجاملة الدول الكبرى والتغافل عن مخططاتها ومؤامراتها .

(4) عجز كل بلد عن حل مشاكله الاساسية وارساء القواعد المتينة من اجل اعطاء الاستقلال الوطني مضمونه الحقيقي الكامل .

(5) عدم تقطن عدد من الحكام والقادة السياسيين والزعماء الم، الحل الحاسم .

ان السلبيات التي يبرزها الحاضر - وما اكثرها ! تبين ان

(10) - لقد خصصت مجلة مغرب - مشرق التي تصدر بالفرنسية دراسات دسة في اعداد مختلفة عن التعليم باقطار المغرب .

الضمان الاساسي لتمتع الشعوب المغربية باستقلالها يكمن في وحدتها وتضامنها . فبدون تلك الوحدة تصبح الكيانات السياسية القائمة هشّة في بنيانها ، مترددة بين التبعية والانطواء على الخمول ، معرضة للكيّد والتأمر ، عاجزة عن التغلب على مشاكل التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

واذن ، فالوحدة لا تدخل في العرضيات ، ولا في العاطفيات ، بل هي في جوهر الوجود الصحيح لشعوبنا . وكلما تقدمنا نحو المستقبل ادركنا مبلغ احتياجنا اليها وتحققنا بصفتها الجوهرية .

3 - المستقبل : ان الملاحظ في تطور الاقطار المغربية منذ الاستقلال

الى اليوم هو الظهور الفعلي والمزاييد لذلك الشخص الجماعي الذي يعمل باسمه كل شيء ، واعنى به الشعب . كانت العادة الموروثة منذ قرون في مجتمعاتنا العربية شرقا وغربا هي احتقار العامة والتأفف من موافقها واخلاقها . فالعامة او الشعب ، بلفظة اليوم ، كانت هي اآخر من يفكر فيه عند الاقدام على اي موقف او قرار مهم يمس بالحياة الجماعية : بيعة سلطان او تعيين حكام على الصعيد الاقليمي او اصدار تشريع او اعلان حرب الخ . . . وهناك احوال عدد من العلماء يستنكرون العامة ويعتبرون الانصات اليها والخذ برايتها من قبيل التدنّي والابتذال ، مخالفين بذلك روح الاسلام الحقيقية كما هي معبر عنها في عدد من الحكم الاسلامية : «يد الله مع الجماعة» و «أمتي لا تجتمع على ضلال» .

هاته الروح الطبقيّة القائمة على الميز الفعلي بين الخاصة والعامة

كانت احد الاسباب الرئيسية في الفرقة والشتات التي عاني منها المغرب الكبير في القرون الاخيرة من تاريخه . فالخاصة في كل بلد ، وفي كل مدينة لم تكن ترى ابعد من مصالحها العاجلة ونفوذها الفعلي المبني على التحالف مع اي رئيس واي تشكيل اقطاعي . ولم تكن لها رؤيا متسعة للكيان السياسي واي طموح الى الاستقلال بدولة عظيمة . وهذا ما يفسر لنا الصراع الذي كان قائما فيما مضى بين المدن فيما بينها وبين المدن والبوادي . فالخاصة كانت ترفض الذوبان في الجماعة الكبيرة ، في البنية السياسية الواسعة حتى تحتفظ بنفسودها وامتيازاتها .

على تكريس الفرقة والصراع داخل المغرب الكبير . ولا يقتضى الموضوع منا ان نطيل في تحليل التناقضات القائمة داخل البورجوازية . وانما نكتفي بالإشارة الى ذلك . والا فالتعرض لذلك بتفصيل يتطلب بحثا آخر .

ولعل العامل الاساسي في اذكاء التناقضات المشار اليها هو الدور الذى بدأ يلعبه الشعب في الحياة العمومية ، برغم الحواجز الموضوعية في طريقه . فهذا الدور اصبح يقوى ويزداد ثقلا بفضل التنظيمات السياسية والنقابية والثقافية ذات الصبغة الشعبية . وبفضل العلم والوعى اللذين اخذا يتغلغلان في اوساط الجماهير . فمن الطبيعي ان تكون البورجوازية التي تتحلى بشيء من النزاهة الفكرية متأثرة بهذا التيار الشعبى المتصاعد وان تخرج عن محدودية الافق الطبقي وان يكون لها تجاوب فعلي مع التاريخ . وهذا ما اظهره لنا تاريخ الحركة الوطنية في مختلف مراحلها ، وما تظهره لنا الآن التطورات الكبرى التى نجتاز منها بعد الاستقلال .

لكن المهم في كل هذا لانه هو البركيزة بالنسبة للمستقبل هو موقف الشعب حيال بناء الوحدة المغربية . وانا حينما اتول الشعب اميز بين ما هو غوغائي وسافل ويمكن ان ينسب الى الشعب بكثير من التساهل والمجازفة وبين ما هو شعبى بالفعل اى يتجلى بروح المسؤولية والنظرة الواقعية والصرامة التى لا تخلو من نظافة ونبل . نعم ، هنالك كثير ممن يقول لك ان المغربي يكره الجزائري او العكس ، مستندا الى بعض الشتائم والامثال المتداولة منذ عهد الاستعمار ولكن حجة كهذه صبيانية الى اقصى حد ، وتكذيبها ، على اى حال ، العلاقات الانسانية المبنية على الاخاء القائمة بين الافراد من كل الجهتين . لكن ، ليس من هاته الطريق يمكننا ان نتعرف على موقف الشعب ، اى طريق العفويات ، وطريق الترهات المدسوسة تحت تأثيرات وايحاءات استعمارية في الغالب . وهل نحن في احتياج الى التذکر بأن الاستعمار كان من مصلحته ان يذكي النزعات العنصرية والقبلية والاقليمية بين العربي والبربرى ، بين البدوى والحضرى و ، بالتالى ، بين الجزائري والمغربي ؟ لكن المغربى والجزائرى والتونسي حينما يلتقون في البلد المستعمر (بالكسر) يتعانقون ويتباكون ويؤسسون منظمات مشتركة مثل «النجم الشمال الافريقى» او «جمعية الطبقة المسلمين بشمال افريقيا» الخ . . ويشعرون تلقائيا بانهم ينتمون الى

ويمكن ان نطرح الآن سؤالاً : هل انتهت الخاصة من مجتمعاتنا ؟ كلا ، انها لم تنته . لقد غيرت هيئتها ولغتها . فأصبحت تتحدث هنا باسم الاصلية ، وهناك باسم الاشتراكية او الوطنية ، ولكنها ما زالت تحتفظ بالمهم وهو النفوذ والجاه والثروة وجهاز السلطة . ولكن الجديد في وضعها هي انها لم تعد وحدها في الساحة . فهناك الشعب الذى بدأ يعي واخذ وعيه المتزايد يضايقها . لقد كانت في الماضى تستطيع ان تستغل الجهل العام ، فتستعمل وسائل التدجيل والتمويه وتنجح في كذبها وخداعها . ولكن هذه الاساليب فقدت اليوم الكثير من فعاليتها وتأثيرها .

وهنا يبرز التناقض بين الشعور الشعبى وموقف الخاصة . ان الخاصة القائمة اليوم في اقطار المغرب العربى هي التي تقوم عرقلة في طريق الوحدة المغربية . فهي ، باحساسى غريزى ، تشعر بان وضعها لن يكون احسن مما هو عليه الآن في حالة الفرقة التى يعيش عليها المغرب الكبير . فهي الآن تتمتع بوضعية مكتسبة ستفقدتها لا محالة في حالة قيام كيان وحدوى من شأنه ان يززع البنيات الطفيلية وان يغير العادات الموروثة ويدفع الى اعادة النظر في التنظيمات والقوانين الاساسية . لهذا ، فهي بخلاف ما تدعيه في الخطب والتصريحات ، متمسكة بالصورة الراهنة في المغرب ، صورة التزيق والشتات . وهذا لا يتنافى مع وجود بعض الافراد في صفوفها يتميزون بحصافتهم . ويدعون بصدق الى بناء المغرب العربى . الا ان هؤلاء مازال صوتهم ضعيفا ووزنهم خفيفا في الطبقة التى ينتمون اليها .

ومفهوم الخاصة الذى استعملته هنا مفهوم مطاط قابل للتمدد والتقلص ، حسب السياق التاريخي الذى يوضع فيه . انه ، على اى حال ، انسب لتحليل اوضاعنا الاجتماعية من مفهوم البورجوازية ، لا لان البورجوازية لا توجد عندنا في الساعة الراهنة ، ولكن لان مفهوم الخاصة هو الذى يحدد في تلك البورجوازية الفئة المستفيدة من الحكم مباشرة والمندمجة في دواليه والمتعاطفة مع سياسته . أما البورجوازية بمعناها الواسع ، فقد توجد فيها فئات اخرى ذات تفكير وطنى اى قادرة على تجاوز الرؤيا الانانية القصيرة والمصالح العاجلة . في حين ان مفهوم الخاصة يعنى ، قبل كل شيء ، الفئة التى تتحمل مسؤولية الحكم والتسيير العام اى انها تتبنى السياسة الحالية المبنية

نفس الجماعة ولايمسون اى تناقض فيما بينهم يرجع الى اختلاف في القومية ، مثلا ، كما نستطيع ان نلاحظ ذلك بين الالمانى والفرنسى او بين الايطالى والفرنسى . بل ان الحدود الترابية القائمة لا تقص بين شعوب متمايزة عن بعضها .

صحيح ، اننا الفنا ان نستعمل عبارء الشعب المغربى والشعب الجزائرى . ولكن ، هل تدل علي شعبين متميزين ، بكل معنى الكلمة ؟ قد تكون هنالك اختلافات في المسيرة التاريخية ، ولكنها ، في الواقع ، لا تمس الا بشرط الاحداث الخارجية اى الجانب المسرحى في التاريخ ، بينما يظل العمق واحدا في مضمونه ودلالته . وهذا العمق يتمثل في المعطيات الانسانية والاجتماعية والحضارية . بحيث ان الموقف التلقائى الذى نجده ، علي المستوى الشعبى ، لا يعبر اهمية كبيرة للفوارق السياسية والحدود الترابية الراهنة . ولولا التأثيرات الرسمية المبنية علي غرس القومية الضيقة في النفوس والانحرافات الشوفينية في بعض الاحيان . ولولا الاتجاه المائل الذى تأخذ به وسائل الاعلام في الاقطار الثلاثة ، لما كان لتلك الفوارق اى اثر في الوعى الجماعى .

ومهما يكن ، فان السياسة التى تتبعها الطبقات الحاكمة حاليا في المغرب الكبير تنحرف كثيرا عن مصلحة شعوبه ، لان التفرقة الراهنة تقلص من فعالية الاستقلال التى نالته تلك الشعوب بنضالها التحريرى . ويكفى ان ننظر الى المشاكل التى تتعرض لها اقطار المغرب سواء فى سياستها العامة او فى دبلوماسيتها او فى تنميتها الاقتصادية لنشاهد الضرر الكبير الذى تلحقه بها التفرقة . وهذا شىء لوحظ منذ ازيد من عشر سنونات من لدن بعض المناضلين الذين يؤمنون بوحدة المغرب .

ويمكننا ان نذكر هنا ، مثلا ، العرض الذى قدمه الاخ عبد الرحيم بوعبيد في الندوة التى نظمها الاتحاد العام للطلبة التونسيين فيما بين 17 و 19 ابريل بتونس والتى عنوانها «مكان المغرب فى العالم» . وقد ركز اهتمامه فى الجانب الاقتصادى ، ذاكرا كيف ان تكوين «المجموعة الاقتصادية الاوروبية» يشكل واقعا خطيرا بالنسبة لاقطار المغرب ، ويتطلب ، بالتالى ، من جانب هاته الاخيرة الاسراع باخذ القرارات الحاسمة للانعاج عن استقلالها . فالمجموعة المكونة

تهدد في اجل قريب اقصاه 1970 ، صادرات البلاد المغربية ، لانها ستكون وحدة اقتصادية مغلقة ، تسعى لان تكون متكاملة في كل مواد الاستهلاك ، بحيث ان الاسواق التى كانت مفتوحة امام المغرب بأروبا ستضيق بالتدريج ، وربما اغلقت ابوابها امام الكثير من منتجاته .

كما يبين العرض ، من جهة ثانية ، النتائج الخطيرة المترتبة عن تكوين المجموعة الاوروبية على اليد العاملة المغربية التى ستفقد حريسة التنقل الى اروبا ، سعيا وراء الحصول علي الشغل في الاقطار المصنعة . فالمجموعة تمنح الاولوية ، بالطبع ، للعمال المنتمين لنجنسيات الاوروبية كالايطاليين والاسبانيين والبرتغاليين . وهذا يعنى ، في النهاية ، ائقال كاهل الدول المغربية بمسؤوليات متزايدة تتعلق بالتشغيل ، في وقت هي في امس الحاجة لوضع اسس التنمية الاقتصادية .

وحتى اذا قبلت الدول المغربية ان تدخل كأعضاء مشاركة مع المجموعة الاوروبية ، فان ذلك سيكون له اوخم العواقب على تنميتها الاقتصادية ، لانها ستضطر الى تقديم مقابل للحصول على هاته النوصية «التميزة» وهذا المقابل يقتضى ان تتنازل الاقطار المغربية أمام الدول الاوروبية فيما يخص الرسوم الجمركية ، اى ان يظل المغرب سوقا مفتوحا امام دول الجامعة الاوروبية التى تكون سوقا مغلقا . وهذا يفرض علي الدول المغربية ان تدور باستمرار في حلقة التخلف دون الامل في الخروج منها .

تلك بعض الاخطار التى تتعرض لها دول المغرب الكبير ما دامت في وضعية التمزق والشتات ، وما دامت تلك الوضعية تدفع بها الى الارتباط بدول اروبا المصنعة ، في ظروف تجعل من ذلك الارتباط تنازلا واستسلاما . وهكذا ، فان الكيان المغربى في وضعه الراهن على شكل دول متعددة مهدد في وجوده ، والتهديد لا يزداد الا استفحالا بالنسبة للمستقبل ، لان المشاكل المشار اليها ستزداد استعصاء لكن ، كل هذا ممكن تلافيه وتغييره ، اذا امكن لقادة المغرب ان يتخللوا سياسة اكثر جراءة ووطنية وتجاوبا مع مصالح الشعوب المغربية . وهى سياسة تقتضى مراجعة المواقف التقليدية راسا على عقب ويأتى في طليعتها العمل علي ايجاد مغرب كبير موحد ، يقول الاخ عبد الرحيم بوعبيد في نهاية عرضه :

يكون أم لا يكون؟» والجوهر يسبق العرض كما يقول الفلاسفة اللهم
الا اذا تعسفنا وارادنا ان نخضع الجوهر للعرض بالقوة .

فالوحدة هي الجواب الايجابي الوحيد على هذا السؤال فهي التي
ستتكفل، مثلا، بايجاد الالتحام الاقتصادي *Intégration économique*

على صعيد المغرب الكبير ، وهي التي ستحول عدم التكامل
الاقتصادي الي تكامل ، لانها كما بينت احدى الدراسات ، لن تكون
امامها مشاكل خاصة تتعلق بتنافس داخلي ، لان كل الاقطار الثلاثة
سيندفعون من نفس الانطلاقة . فالوحدة هي التي تنشئ التكاملات
والتضامات بين الاقطار الثلاثة ، انطلاقا من اقطاب مشتركة للنمو،
ومن التنسيق بين مخططات التنمية الخاصة (12) .

والذي يجب اعتباره ، في الاساس ، هو ان الوحدة ستقدم
للمغاربة سوقا داخلية تحتضن ما يقارب 50 مليون نسمة ، الشيء
الذي سيساعد على ترويج المنتجات المحلية وحل مشكل المنافذ
بنسبة مهمة . وفي هذا الحيز الواسع ، سيتيسر توفير رؤوس
الاموال لتحقيق التنمية الاقتصادية . فالوحدة ستخلق سوقا كبيرة ،
كما ستتيح الفرصة لتحقيق التراكم المنشود والاقتصاد في عدد من
المصاريف المترتبة عن التقسيم الحالي ، وتقدم ضمانا اقوى ، على
الصعيد الدولي للحصول على كل القروض والمساعدات .

واذن ، فكما راينا فالوحدة المغربية ليست مشروعاً معروضا
عينا ، على سبيل التطوع والاختيار ، بل هي قضية حيوية ومصيرية
بالنسبة لوجودنا ككيان جغرافي تاريخي وكشعب او «شعوب» لها
اصالة وشخصية . والاقتصاد ، وان كان له اهميته في تشكيل تلك
الوحدة ، فلا يصح لنا ان ننظر من اعتبارات اقتصادية مجردة لتلك
الوحدة ، لان تشكيل الامم ، كما بين لنا التاريخ البعيد والقريب ليس
عملية تركز على «حساب المصالح والمنافع» ، بل هو انبل وارفع
من ذلك ، اذ يبني على تضحيات وتضامات بين الفنى وانفكير ،
والتزامات تاريخية ، وارتباطات بين اقاليم خصبة واخرى مجدبة .
وبلادنا المغربية تقدم اكثر من دليل على هذا الواقع المتناقض والذي
لم يكن عائقا في سبيل تكوين شعب واحد وقومية واحدة .

«يجب ان نقدم ازاء الخارج جبهة واحدة . وهاته الوحدة لا يمكن
ان تتم بصورة فعالة الا بتكوين سوق مغربي موحد ، له تعريفته
اخراجية المشتركة . وهاته المرحلة ستسمح لنا بان نطبق سياسة
نصنعنا بصورة اكثر مردودية وسهولة ، وستسمح الوحدة
المغربية لكل من اعضائها ، على المستوى الزراعى في نطاق خطة
عامة للتنسيق ، ان يتخصص في الانتاجات الزراعية التي تناسب مع
استعداداته ، وباعتبار الحاجات التي يتطلبها السوق المغربى برتمه» (11)

هاته افكار وتنبؤات صدرت منذ ازيد من عشر سنوات . ونحن
حينما نتأملها اليوم نجد التاريخ القريب منا قد اكدها ، بل يبين
بالدلائل المختلفة الي اى حد اصبحت دول المغرب تعاني من التبعية
البارزة او المقنعة لاروبا . وهي تبعية ارادتها الطبقات الحاكمة
تمشيا مع انانيتها ومصالحها العاجلة ، في حين ان هناك حلولا مبنية
على الوحدة المغربية قادرة ان تجابه التحديات السياسية والاقتصادية
الصادرة عن الدول الاستعمارية وفي آن واحد ان تتغلب على مشاكل
التخلف .

لقد ركزنا في أمثلتنا على الجانب الاقتصادي ، لان عليه تركز
الحياة المجتمعية بكل مظاهرها المختلفة ، وكان من الممكن ان نقدم امثلة
اخرى تتعلق بالسياسة او الثقافة او غيرها . وتبين لنا ، على
اى حال ، ان الوحدة المغربية هي ضمان الوجود المغربى في كيانه
المستقل ، القادر على القيام بنفسه في الداخل ، وعلى مواجهة كل
الاخطار التي يمكن ان تهدده من الخارج . نهى ليست اختيارا من
بين اختيارات اخرى معروضة علينا ، بل هي الاختيار الوحيد ، ان
صح هذا التعبير ، اذا كنا نريد ان نضمن مستقبلنا .

صحيح ان الوحدة المغربية قد تعترضها الآن بعض التبعيات
الاقتصادية المحصورة ، لحسن الحظ ، في نطاق محدود او قد تواجه
بعض العراقيل السياسية من النوع الذى حللناه او من غيره ، لكن
كل هذا لا اعتبار له امام الحتميات التاريخية التي يخضع لها
الاجتمع المغربى والتي تطرح عليه المشكلة بلغة «هامليت» اى «ان